آليات الضبط الاجتماعي للجريمة لدى المراهقين

د . زين العابدين بشيري / جامعة زيان عاشور . الجلفة

د . طوال عبد العزيز / جامعة زيان عاشور . الجلفة

مقدمة

المفاهيم التي كانت سائدة حول المراهقة باتت عرضة لكثير من التحولات التي تخرجها من إطارها التقليدي، المرتبط بالمظاهر الفيزيولوجية والمورفولوجية للجسم، والتغيرات النفسية والاجتماعية التي تحدث في حياة الطفل، لتنقله من الطفولة التي لم تعد هي الأخرى بسيطة كما كانت، إلى نضج يميل إلى مرحلة الغربة الاجتماعية أكثر مما يميل إلى الاستقرار النفسي والاجتماعي. إنها اليوم أكثر تعقيدا و أكثر جاذبية نحو البحث في ما تفرزه من آثار مربكة للأفراد والمجتمع ككل. خاصة في مجال الجريمة، كميدان يعكس مختلف الأزمات التي تحيط بالمجتمع.

الجريمة إلى وقت قريب لم تكن تشهد في انتشارها أرقاما تثير الجدل، خاصة لدى المراهقين في المجتمع الجزائري. إذ كانت الدراسات تبحث في زوايا يكون فيها المراهقون ضحايا عنف، اختطاف، إهمال وغيرها مما تسجله الأرقام كحالات يبدو فيها المراهق ضعيفا يُطلب حمايته. لكن وبتعقد الحياة الاجتماعية والظروف المؤثرة فيها، انتقل إلى مستوى أربك فيه المدافعين عنه، وحوّلهم إلى ما يشبه قضاة أحداث وإلى باحثين في أسباب انتشار سلوكاته المنحرفة. إننا أمام حقل تعاد فيه مراجعة الكثير من المفاهيم والآليات التي كان يطرحها علماء الاجتماع في إطار الضبط الاجتماعي. هذا الأخير المعروف بمرونته الشديدة وقابليته للاستعارة في أي مجال تربوي كان أو سياسي أو غيرهما. وهو الأمر الذي يجعلنا نستدعيه من حيث التغير الحاصل في مفاهيمه وآلياته.

فما هي المفاهيم المناسبة الممكن تبنيها عن الضبط الاجتماعي في المجتمع الجزائري؟

وما هي أنجع الآليات الممكن استحداثها لتضييق مساحات الفعل الإجرامي لدى المراهقين؟

1 . الشبكة المفاهيمية للضبط الاجتماعي

الباحث في الضبط الاجتماعي ضمن ما تناولته الدراسات العربية، يجدها مرتبطة بشكل كبير بما أنتجه الفكر الغربي والأمريكي، أكثر مما تحاول الانفراد به من منتوج منفصل مميز لخصوصيات أفراده و بيئتهم الاجتماعية. هذا الأمر كان فيما مضى مبررا بالظروف التي كانت تبحث فيها المجتمعات العربية نحو إعادة تكوين منظومة كاملة في مختلف العلوم التي كانت تستدعيها مرحلة ما بعد الاستقلال. فالفكر الاجتماعي الغربي خاصة كان يشهد ثورات معرفية كبرى، في الوقت الذي كان الفكر العربي يبحث فقط في مستوى ضيق من الدفاع عن هويته ومقاومة تلك الهيمنة، بالتنقيب عن التراث تارة وبالاستعارة من تلك التجارب والدراسات الغربية ما يمكن أن يبني مجتمعات متحضرة أكثر تماسكا وأقل انتشارا للظواهر الاجتماعية المفككة للمجتمع.

وكغيره من العلوم شهد علم الاجتماع نشوء فئات متأثرة بالفكر الغربي ومدافعة عنه، ومحاولة بكل الطرق، تحويل الحياة العربية كلها إلى حياة غربية بشكل مباشر أو غير مباشر. والأمر هنا لا يستدعي نقاش صدق النوايا أو عدمها ، ولكنه بالمقابل وجد فئة مناهضة له بالبحث في التراث والتنقيب عما يمكن أن يكون أصلح للمجتمع من التوجه السابق. وفي ظل غياب الدراسات الإمبريقية للظاهرات الاجتماعية والذي أخر الفئة الثانية من جهة، وتمكُّن نظيرتها الغربية بالأساليب العملياتية من جهة ثانية. جعل الاستسلام والتماهي مع كل ما هو غربي أمر حتمي ومفروض على كل دارس لعلم الاجتماع.

الضبط الاجتماعي في ظل هذه المفارقة كان ينمو ويتطور من مرحلة لأخرى بحثا عن تحقيق نتائج توصل المجتمع إلى تنظيم تفاعلاته وعلاقاته الاجتماعية وتنشئة الأفراد على سلوكات سوية، بعيدة عن الانحراف ومختلف أشكال الجريمة. لكنه كان متأثرا في مجمله بأفكار لا دينية أقرب تصوراتها يحصل في مستوى تفعيل القيم والتنشئة الاجتماعية. و للإشارة فإن محاولة حصر تعريف الضبط الاجتماعي في عبارات دقيقة تستوفي الغرض البحثي منه يجد صعوبة جمة في ذلك ، نظرا لتعدد التعريفات عند العلماء ، وذلك من كون كل منهم يتناوله من زاوية معينة. إلا أننا نختار منها إحداها والذي يشير إلى أن:

الضبط الاجتماعي عملية هادفة وملازمة سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة مخططة أو غير مخططة تقوم بها الجماعة أو المجتمع من خلال وسائل رسمية أو تلقائية لضبط سلوك الأفراد والجماعات بما

يحقق الامتثال للقواعد والمعايير والأعراف العامة وقيم الحياة السائدة في المجتمع وبما يحقق النظام والاستقرار والتضامن الاجتماعي والأهداف العامة للمجتمع.[1]

تجدر الإشارة إلى "أن عددا كبيرا من الفلاسفة والمفكرين كان قد تعرض لمسألة الضبط الاجتماعي ، ولكنهم استخدموا مصطلحات أخرى : كالقانون أو الدين أو العرف أو الأخلاق أو الرأي مثل "فوستيل دولانج" في كتابه عن (المدينة العتيقة)، و"مونتسكيو" في كتابه (روح القوانين) وغيرهما ، ويعتبر ابن خلدون أول رائد للضبط الاجتماعي مؤكدا ضرورته للعمران البشري"[2]

وبالإجمال نبتغي عرض إحدى التصنيفات هنا وهو الذي يقسمها إلى قسمين، الأول فيهما يخص تعريفات الرواد الأوائل، والثاني يخص تعريفات المحدثين والمعاصرين. ولإبراز هذا التصور نطرح الشبكة المعقدة لتناول الفكر الغربي للضبط الاجتماعي فيما يلي:

1 . 1 . تعريفات الرواد الأوائل

نجد التصنيف الأول يقسم جل التعريفات إلى فئات ثلاث (التعريفات الواقعية، التعريفات السيكولوجية و التعريفات المثالية) نقدمها في المخطط التالي :

الشكل رقم 1 يمثل تقسيم الضبط الاجتماعي حسب الرواد الأوائل لعلم الاجتماع

التعريفات الواقعية، يغلب عليها الاهتمام بالضبط كما هو موجود في الواقع ، دون تركيز شديد على الهدف الذي يرمي إليه أو المثل التي يعمل على تحقيقها . والتعريفات السيكولوجية ، يغلب عليها الطابع السيكولوجي ، واستخدام مصطلحات علم النفس السلوكي والاجتماعي . وأخيرا نجد التعريفات المثالية ، وهي

---

[1] مصلح الصالح ، ***الضبط الاجتماعي***، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الأردن، ط1 ،2004، ص28

[2] الرشدان عبد الله ، **علم اجتماع التربية** ، ط1، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، 1999، ص15

التي تهتم بالقيم الأخلاقية والمثل كأهداف للضبط ، وتتركز أيضا على أهمية الضبط في التوصل إلى نظام اجتماعي أفضل من النظام القائم[1] .

أولا: التعريفات الواقعية نجد من أهمها تعريف " إدوارد روس " الذي عرفه في كتابه عن " الضبط الاجتماعي " بقوله : ((أنه سيطرة اجتماعية مقصودة)) . وتعريف " سمنر " الذي اقتصر على ما تمارسه العادات الشعبية والأعراف من أثر على المجتمع . وتعريف " دوركايم " حيث يرى أن أي عامل يتدخل في سلوك الإنسان يعتبر عاملا ضابطا . كما نجد هنا أيضا تعريف " بارك وبيرجس " حيث عرف كل من " روبرت بارك " و " أرنست بيرجس " الضبط الاجتماعي بأنه ((تدخل في العمليات الاجتماعية)) التي تشمل: التوافق ، والتكيف ، والصراع ، والاتصال الثقافي . وأخيرا نجد في هذا التصنيف الأول المنظور الماركسي للضبط الاجتماعي الذي رغم اختلافه البين عن التعريفات الواقعية السابقة نظرا لسيطرة الطابع الواقعي عليه ، حيث يرى أن الناس طالما هم مرتبطون في جماعات فهم في حاجة إلى تنظيم ونظام وتقسيم عمل ، وهذا ما يجعلهم في حاجة إلى ضبط سلوكاتهم الإنتاجية ومنه سلوكاتهم الاجتماعية[2] .

الشكل رقم 2 يمثل المفهوم الأساسي للضبط الاجتماعي من منظور المدرسة الواقعية

ثانيا: التعريفات السيكولوجية و نجد منها تعريف " لوملي " الذي يشير إلى تلك الميكانيزمات الرمزية كالمدح واللوم وغيرها لإحداث الضغط السيكولوجي دون الالتجاء إلى العقاب الفيزيقي . وتعريف " برنارد " الذي

[1] سامية محمد جابر ، **علم الاجتماع العام** ، ط1 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، ص192

[2] نفس المرجع ، ص 192

يعتقد أن الجزء الأكبر من الضبط الاجتماعي يندرج تحت موضوع علم النفس الاجتماعي ، ويظهر ذلك من خلال عنوان كتابه ((الضبط الاجتماعي في جوانبه السوسيولوجية))[1]

الشكل 3 يمثل المفهوم الأساسي للضبط الاجتماعي من منظور المدرسة السيكولوجية

ثالثا: التعريفات المثالية نجد كل من " هوبهاوس " و "الوود " ينطلقان من نقد " سمنر " عن علاقة العادات والأعراف بالضبط الاجتماعي ويريا أن هذا الأخير يستند على ((المثالية الاجتماعية)) لأنه يعمل على تحقيق الجانب الروحي المثالي من الحياة الاجتماعية الممثل بالقيم الأخلاقية والأخلاق والدين وغيرهما . ثم نجد تعريف " كولي " الذي ظهر في كتابه عن ((العملية الاجتماعية)) عام 1918 حيث ذهب إلى أن الضبط الاجتماعي هو في جوهره ضبط ذاتي من جانب المجتمع ، فالمجتمع هو الضابط وهو المنضبط في نفس الوقت . نجد في نفس التصنيف المثالي أيضا تعريف "جيروم داود " الذي يرى أن الصفة الهادفة في الضبط الاجتماعي تتضمن تحقيق المثل الاجتماعية ، أي أن هدف الضبط المقصود هو تحقيق المثل . وأخيرا نجد تعريف " لانديز" الذي يتضمن الضبط الاجتماعي عنده ((تصحيح بعض الأخطاء ، وتوجيه الطاقة الاجتماعية نحو هدف مثالي)) [2]

[1] سامية محمد جابر، نفس المرجع ، ص 196

[2] نفس المرجع ، ص 197

الشكل رقم 4 يمثل المفهوم الأساسي للضبط الاجتماعي من منظور المدرسة المثالية

1 . 2 . تعريفات المحدثين والمعاصرين

في هذا التصنيف الثاني المتعلق بتعريفات المحدثين والمعاصرين نجدهم مقسمين إلى أربع فئات :

الفئة الأولى : تنظر للضبط من خلال الممارسات والقيم الأخلاقية والنماذج الثقافية ومنهم " هولنج شيد " الذي يرى أن دارس موضوع الضبط يجب أن يهتم بدراسة العلاقات لكي يصل إلى القيم الأخلاقية والممارسات والوسائل التي تمارس الضبط الفعال في المجتمع ، ولا يبدأ بدراسة الوسائل .ونجد أيضا في هذا التصنيف " جورج جيرفيتش " الذي انطلق من مجموعة ملاحظات نقدية للتعريفات التي سبقته ، ليصل إلى تعريف الضبط على أنه مجموعة شاملة من النماذج والقيم الأخلاقية والرموز والأفكار والمثل التي تؤدي في المجتمع إلى توازن مؤقت يتمكن من خلاله من التغلب على التوترات والصراعات وغيرها [1].

الفئة الثانية: تنظر إلى الضبط كتخطيط عقلاني وأداة للتغيير ونجد منهم " كارل مانهايم " الذي ينظر للضبط باعتباره ((تخطيطا عقلانيا أو رشيدا لما هو غير عقلاني))، حيث يؤكد على أهمية تطبيق العلم على

[1] سامية محمد جابر ، نفس المرجع ، ص 200

المجتمع والاعتماد على الأسس الأمبريقية ، وتدعيم التجارب السوسيولوجية .كما نجد أيضا " آدم بود جوركي " الذي اهتم بفكرة ضبط الحياة الاجتماعية ككل بالتعرف على قوانينها ثم باستخدام العلم والتكنولوجيا لتحقيق أهداف الضبط الاجتماعي .

الفئة الثالثة: وهي التي تتجه إلى الضبط من أجل تحقيق الامتثال والسيطرة على الانحراف ، ونجد هنا " جوسيف روسيك " الذي يعرفه على أنه مصطلح شامل يشير إلى تلك العمليات . المخططة وغير المخططة . التي تعمل على تعليم الأفراد كيف يمتثلون لممارسات وقيم حياة الجماعات ، أو على إقناعهم بالامتثال ، أو إجبارهم عليه . نجد أيضا في هذه الفئة " بريد يمير وسييفنسن " حيث يريان أن هناك نوعين من العمليات الاجتماعية التي تجعل الأشخاص يمتثلون لمعايير المجتمع ونظمه ، وهما : عملية التنشئة الاجتماعية ، وعملية الضبط الاجتماعي ، وجاء ذلك في كتابهما((تحليل الأنساق الاجتماعية)) سنة 1962[1] .

الفئة الرابعة: هي التي تهتم بالضبط وعلاقته بالتوازن والنسق ، فيعرف " ماكيفر" الضبط الاجتماعي بأنه ((الطريقة التي يتطابق بها النظام الاجتماعي كله ، ويحفظ بناؤه ، ويعتبر الضبط عاملا للتوازن في ظروف التغير الاجتماعي)) ، ثم نجد " جورج هومانز " الذي اهتم بفكرة التوازن ، حيث يرى أن الضبط عامل يؤدي إلى التوازن ، وهو في نفس الوقت يظهر كنتيجة للتوازن.

الفئة الخامسة: هي التي ترى الضبط كعامل يؤثر في السلوك ، وأهم من أشار إلى ذلك " لابيير " الذي نظر إلى الضبط الاجتماعي في كتابه((نظرية في الضبط الاجتماعي)) بوصفه إحدى قوى أو عوامل ثلاث تشترك في تكوين السلوك الإنساني وتتمثل القوة الثانية في التنشئة الاجتماعية ، إلى جانب المواقف الاجتماعية كقوة ثالثة [2]

---

[1] سامية محمد جابر، نفس المرجع ، ص 205

[2] المرجع السابق ، ص 208

كل الفئات السابقة نجدها ملخصة في التمثيل التالي:

الشكل رقم 5 يمثل المفهوم الأساسي للضبط الاجتماعي من منظور علماء الاجتماع المعاصرين

ابن خلدون والضبط الاجتماعي

إننا وبعرضنا للمفاهيم الغربية للضبط الاجتماعي كما أشرنا سابقا لا نلغي وجود تراث له دلالاته وعمقه في تحليل الظواهر الاجتماعية، إلا أننا وبالرجوع إلى الأساليب الأمبريقية المعمول بها في التفسير والتحليل نعجز أن نلتقي مع نظيرتها الغربية. ومع ذلك فالدراسات الاجتماعية المستندة إلى ترتيب الإشارات التي تعرضت للضبط تشير إلى أن " أول رائد لمفهوم الضبط الاجتماعي هو العلامة العربي (ابن خلدون) الذي أشار في مقدمته إلى الضبط الاجتماعي بصورة أكثر وضوحاً وتحديداً في قوله: (إن الاجتماع للبشر ضروري ولابد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه ، وحكمه فيهم إما أن يستند إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه ، أو إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليه ما يتوقعونه من

ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم، فالأولى يحصل نفعها في الدنيا والآخرة، والثانية إنما يحصل نفعها في الدنيا فقط)"[1]

كما يرى أن " الإنسان بحاجة إلى سلطة ضابطة لسلوكه الاجتماعي ، وأن عمران المدن بحاجة إلى تدخل ذوي الشأن والسلطان من أجل فاعلية النوازع وحماية المنشآت . ووسائل الضبط التي تحقق هذه الغاية تتمثل في : الدين ، والقانون ، والآداب العامة ، والأعراف ، والعادات ، والتقاليد ... "[2]

بعد هذا العرض لمختلف الرؤى التي تناولت الضبط الاجتماعي من زوايا مختلفة يمكن استحضار السؤال الأول المطروح في إشكالية العرض، والمتمثل فيما يلي:

ما هي المفاهيم المناسبة الممكن تبنيها عن الضبط الاجتماعي في المجتمع الجزائري؟

ربما في لحظة من اللحظات قد يبرز التوجه الذي أشرنا إليه سابقا والذي يريد الانفصال عن النمط الغربي في تفسير الظواهر الاجتماعية الحاصلة في المجتمع العربي المختلف في أبعاده وتأثيراته وإسقاطاته على المجتمع الغربي الذي نشأت فيه هذه المفاهيم. فلا نجد أمامنا سوى تراث نظري عاجز عن إقناع الفكر الغربي بقدرته على إحداث التغيير وإيجاد سبل متعددة في مجال الضبط وغيره. ليس هذا فحسب بل العجز حتى أمام المفكرين العرب والمسلمين المتأثرين بالنظريات الغربية والأمريكية. إننا أمام تيارين كلاهما يرى في الفكر الإسلامي والحلول القادمة من المشرق أو المغرب العربي مجرد تصورات وفلسفات متأثرة بالقومية أو الدين أو السياسة المستوردة. ولا تحمل مشاريع يمكن إسقاطها على الواقع العربي والجزائري اليوم. وهنا تحصل المفارقة، ولا نجد أمامنا مرة أخرى سوى ما أنتجه المتابعون للظواهر الاجتماعية من تخصصات متنوعة نفسية سياسية اقتصادية صحفية وتربوية، لكنها لا ترتقي إلى حد التبني، كمنظومة علاجية للمشكلات الاجتماعية التي تحتاج إلى تفعيل الضبط الاجتماعي.

---

[1] نقلا عن مجلة العلوم الاجتماعية http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1710

(حسنين مصطفى محمد 1394هـ: الضبط الاجتماعي في الإسلام . أضواء الشريعة ، العدد الخامس ، الرياض ، كلية الشريعة ، ص201-208)

[2] نقلا عن نفس المرجع ، (الخطيب محمد شحات وآخرون، أصول التربية الإسلامية ، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، 1995) ، ص135

2 . الآليات المفاهيمية للضبط الاجتماعي لدى المراهقين

الزاوية التي يقع فيها جميع من يهتم لأمر الجريمة في المجتمع وانتشارها لدى المراهقين، ستعجزه تلك التصورات التي تنظر للضبط الاجتماعي كمفهوم بالدرجة الأولى قبل البحث في تفعيل آلياته. فلا يستطيع وضع تلك التوجهات في قالب واحد ، ولا تبني مشروع عربي أو إسلامي بديل لتحديد مفهوم الضبط الاجتماعي لدى المراهقين. سيجد مجموعة من المحاولات التي يجتهد كل منها في الاستحواذ على الطرف المهم في العلاج. فيبرز السياسي لتخطيط البرامج من موقع سلطته، ويسعى الاقتصادي بالتماهي معه وتقديم تفسيراته والحلول لها من جهته. وتتشتت الرؤى عموديا نحو الأسفل لطرح تصورها في الإعلام والشارع وداخل الأسرة وفي المساجد وداخل الأسرة وهو الحاصل اليوم في العجز أمام تفاقم ظاهرة الجريمة لدى المراهقين.

نحن نتكلم على الضبط في مرحلة تتجاذبها من حيث السن أربع مؤسسات قوية من مؤسسات التنشئة الاجتماعية: الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، جماعة الأقران. والبحث في علاج مشكلة الفعل الإجرامي يكون بالأساس في تحديد المفهوم الذي على تلك المؤسسات تبنيه وتوحيد الرؤى نحوه. ليتم بعد ذلك وفي مرحلة لاحقة البحث في تفعيل آلياته. والمؤكد هنا هو الربط المفصلي بين الظواهر الثلاث (الضبط ، المراهقة ، الجريمة) كون كل واحدة منها ظاهرة مستقلة بذاتها. إلا أننا لو استطعنا استحداث إطار مفهومي يقربها من بعضها لأمكن تقريب المؤسسات السابقة من بعضها في طرق التناول لعلاج المشكلة. ويمكننا تقديم مجموعة من الآليات التي نراها ممكنة في شبكة المفاهيم الخاصة بالضبط في مجال الجريمة لدى المراهقين:

الآلية الأولى: توحيد المفهوم على مستوى الفكر الغربي الذي لا يرى للدين مكانا في تفسير أو علاج المشكلات الاجتماعية.

الاستفادة التي يمكن الحصول عليها من ذلك تكمن في تقريب النظريات الاجتماعية نحو نشر فكر موحد عن المفهوم ، يبتعد فيه عن النقد الذي لا نستفيد منه كمجتمعات مستوردة للفكر الغربي والأمريكي. كما يمكن الاستفادة من هذه الزاوية في تصور الضبط الاجتماعي على أنه ضبط ذاتي من الفرد والمجتمع للسلوك من خلال التنشئة الاجتماعية المشتركة في أهدافها بين مختلف مؤسساتها. وذلك بالرجوع إلى القيم المستمدة من خصوصيات كل مجتمع. ولا يجوز فرضها من منطلقات إيديولوجية وسياسية موجهة من عالم إلى عالم يراه دونه حضارة وتقدما. فبعد العقود الطويلة التي كانت المجتمعات الغربية والأمريكية تحاول فرضها على الأنظمة العربية باتت غير مجدية، ولم تعد السلوكات الانحرافية موسومة بجنسية واحدة وحبيسة موضعها، بل أصبحت

تصدر لكل مكان وبدون أية ضوابط. والمؤكد هنا هو الاستيعاب الذي يمكن أن يحصل في مؤسسات التنشئة الاجتماعية لمفهوم الضبط الاجتماعي.

الآلية الثانية: البحث في النظريات الغربية التي تعتبر الدين إطارا يمكن من خلاله علاج المشكلات الاجتماعية.

يمكن ملاحظة ذلك في الأنظمة التربوية التي تشهد في كل مرة إصلاحات تعتمد فيها على النظريات الغربية، وتبتعد عن توظيف الدين في المناهج المدرسية وتصويره على أنه سبب لها ولغيرها من المشكلات الاجتماعية. إذا تمكنا من ذلك فيمكن الاستفادة منها في إقناع الفئة المتأثرة بالغرب على مستوى الأنظمة الأسرية والإعلامية والمدرسية. فتتجه نحو تفعيله في الواقع الاجتماعي خاصة في مجال التخطيط الرسمي لتلك الأنظمة. أو على الأقل في التأثر بالأشكال غير الرسمية الموجهة منها كالإعلام أو داخل الأسرة وفي جماعة الأقران. فيمكنها إحداث التغيير في مفهوم الضبط ونقله من مستوى القيم اللادينية إلى مستوى القيم الدينية التي لم يفسح لها المجال على الإطلاق في أي مستوى من المستويات الخاصة بالتنشئة الاجتماعية في الدول الغربية أو العربية التابعة لها. ولعل ذلك يفسر الفشل الكبير الذي تبديه الدراسات الغربية والأمريكية تجاه انتشار الجريمة ومختلف المشكلات الاجتماعية، والنتائج الواضحة في التشخيص من زاوية القيم الروحية والدينية.

الآلية الثالثة: استحداث أساليب حضارية للحوار والنقاش حول توحيد الرؤى بين التيارين المشار إليهما سابقا في المجتمعات العربية وفي الجزائر خاصة (الباحث عن التفسيرات والحلول في الفكر الغربي. والباحثون عنها في التراث العربي الإسلامي).

الهوة السحيقة بين طرفي التفكير الديني واللاديني في الجزائر تجعل من كثير من المفاهيم غير موحدة، بل ومتناقضة وتستدعي الفرقة في المجتمع نحو آليات الضبط الاجتماعي وغيره من المفاهيم الاجتماعية. ولعل من أهم الأسباب هو غياب الحوار الحضاري على مستوى الساسة والمفكرين، وتموضع كل منهما في زاوية يبحث فيها عن نشر الأفكار العلاجية للمشكلات الاجتماعية بعيدا عن الآخر، إن لم نقل أنه يسعى نحو إلغاء أفكار الطرف الآخر. ولذلك فالحاجة إلى تقريب الرؤى وتقديم التنازلات الفكرية أصبح ضرورة تقتضيها المصلحة الاجتماعية، وتفرضها الأرقام المهولة التي تسجلها الجريمة وغيرها من أشكال الانحراف الاجتماعي. ولعل المبادرة المنتظرة تكون على مستوى المؤسسة الإعلامية التي يتوجب عليها استحداث أساليب أكثر فاعلية نحو تقريب الرؤى ونشر أساليب الحوار الفكري الموجه نحو الضبط الاجتماعي وغيره من الأساليب الوقائية ضد مشكلات الانحراف لدى المراهقين.

الآلية الرابعة: ترشيد الحوارات البناءة داخل المجتمع العربي والإسلامي وفي الجزائر نحو الانفتاح على الغرب والاستفادة من تجاربه الناجحة في ميدان العلوم الاجتماعية . ويكون ذلك من موقع التكافؤ في تبادل الخبرات بين الطرفين، وليس بالتعامل مع الآخر من موقع الاستيراد والتلقي للمبادرات والمشاريع من الغرب من موقع الهيمنة التاريخية المفروضة. الأمر الذي حافظ على الهوة بين المجتمعات الغربية والأمريكية ونظيرتها العربية. و ما التجارب التي تسجلها العديد من الدراسات العربية إلا دليل على قدرتها على التموقع في نفس المستوى مع تلك التي تصر على التعامل معها بالدونية واعتبارها نفس المستعمرات القديمة . لأن الفكر العربي المسلوب حضاريا والمتأثر دوما بالأفكار الغربية يؤخر المجتمعات العربية، ويضعها في موقع المستضعف الناشئ الذي لا يملك أي تراث أو أي تاريخ. وهي نظرة استعمارية استبدادية تدعو إلى تجميد العقل العربي وحصره في مستوى التخلف.

الآلية الخامسة: نشر فكر موحد حول مفهوم الضبط الاجتماعي لدى الفاعلين في تخطيط السياسات التربوية خاصة منها النظام التربوي المدرسي ومؤسسات التنشئة الاجتماعية. ويكون ذلك بإعادة قراءة الإنتاج العربي الإسلامي المعاصر الذي ناهض نظيره الغربي والأمريكي وارتقى إلى مستوى الندية في تشخيص المشكلات الاجتماعية. واستغلال التجارب التربوية العربية الناجحة وتفعيلها في مستوى الضبط السلوكي لعدة اعتبارات. أهمها على الإطلاق وحدة العقيدة والنصوص الدينية الممكن توظيفها بشكل أيسر وأنجع مقارنة مع التجارب التربوية الغربية التي يصعب إسقاطها في الدول العربية بسبب الاختلاف في كثير من النواحي، خاصة منها المعتقدات والعادات والتقاليد والأعراف.

3 . الآليات الإجرائية للضبط الاجتماعي لدى المراهقين

للبحث في مختلف الآليات الإجرائية للضبط الاجتماعي لدى المراهقين، يجدر بنا استحضار السؤال الثاني المتعلق بموضوع المقالة، والذي مفاده: ما هي أنجع الآليات الممكن استحداثها لتضييق مساحات الفعل الإجرامي لدى المراهقين؟ ومن المنطلقات السابقة المتعلقة بالآليات المفاهيمية كمرحلة ضرورية يتوجب علينا مراعاتها، يمكن اقتراح استراتيجية إجرائية تتبنى على الإطار المفهومي السابق وفق ما يلي:

. **الآلية الأولى:** البحث في البيئة المستوعبة للجريمة، بتحديد المكان الذي تكثر فيه جرائم المراهقين.

من باب التدليل والاستئناس مما هو واقع في المجتمع الجزائري حاليا، وبالرجوع إلى الإحصاءات الوطنية المتعلقة بالجريمة في الجزائر، نجد في تقرير المديرية العامة للأمن الوطني الخاص بسنة 2016 ما يلي:

"تمكنت فرق الشرطة القضائية والعلمية للأمن الوطني عبر كامل قطاع إقليم الاختصاص الوطني، من معالجة وفك خيوط 228 قضية جنائية من أصل 229 قضية سجلت خلال سنة 2016، أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 99.56 %، وتتعلق جلها بقضايا جرائم القتل العمدي وجرائم الضرب والجرح العمدي المفضي للوفاة، اقترفت 225 منها باستعمال أسلحة بيضاء و04 بواسطة أسلحة نارية تقليدية، وأسفرت عن توقيف 490 متورطا، **تتراوح أعمارهم بين 19 و36 سنة**، منهم 228 فاعلا رئيسيا من بينهم 09 نساء، و262 شريكا من ضمنهم 18 امرأة وقد تم إحالتهم جميعا على الجهات القضائية المختصة ليتم إيداع 378 منهم الحبس المؤقت ".[1]

ورغم أن هذه الإحصاءات لا تشير إلى فئة المراهقين من بين أصحاب هذه الجرائم بشكل مباشر ودقيق، إلا أن البحث في البيئة المستوعبة للجريمة يجعلنا أمام نقطة مفصلية مهمة في اقتراح آليات الضبط الاجتماعي. بمعنى أنه مادامت البيئة التي تكثر فيها الجريمة في الجزائر غير محددة في منطقة واحدة على مستوى الوطن، وغير واضحة المعالم، ولا تتشابه الجرائم لدى المراهقين في حدوثها، فإنه من الصعب تقديم مشروع موحد على المستوى الوطني لتفعيل الضبط الاجتماعي. ولذلك فالتحديد الموضوعي للبيئة الأولى المشار إليها سابقا غير حاضر في الواقع لدى أي مؤسسة رسمية، ومنه فأولى الآليات المقترحة في مجال الضبط الاجتماعي تكون في تبني مؤسسة رسمية لتحديد البيئة الأكثر استيعابا للجريمة، أو استحداث مؤسسة بحثية جديدة للقيام بذلك.

الآلية الثانية: البحث في البيئة المولدة لأسباب الجريمة، بتحديد المؤسسات الأكثر إفرازا لها.

المعروف عن الظواهر الاجتماعية أنها لا تنتشر في بيئة ما إلا إذا وجدت مجموعة متشابهة من الأسباب التي تغذيها وتحافظ على بقائها وتكررها لدى الأشخاص. وبالنسبة لنا في الجزائر، لو بحثنا في البيئة التي تنطلق منها الجريمة لدى المراهقين لما استطعنا حصرها في المدرسة فقط أو الأسرة فقط أو لدى الأقران، فهي تحدث بشكل متناثر وغير متشابه. فتحصل في حقل الانحراف وعلاقته بالمخدرات تارة و لدى جماعة الأقران تارة أخرى وفي الملاعب والأسواق مرات أخرى وهكذا فهي غير موحدة في إطار واحد يسببها. وهو ما

[1] المديرية العامة للأمن الوطني، http://www.dgsn.dz، منقول بتاريخ 2017/05/26 على الساعة18 مساء

يجعلنا نقترح البحث في تحديد البيئة المولدة لأسباب الجريمة لكي نستطيع بعث الأساليب الناجعة في الضبط الاجتماعي الذي يضيق من مساحة انتشارها.

الآلية الثالثة: إعادة تخطيط المناهج التربوية وفق المتغيرات الاجتماعية المحيطة بالمدرسة، وذلك بتفعيل الدين كضابط أساسي لمنظومة القيم الاجتماعية، خاصة وأن تجربة الإصلاح السابقة التي ألغته من برامجها بشكل كبير، ساهم في انتشار المخالفات السلوكية في المدارس. ويكون ذلك باقتراح برامج تربوية يبرز فيها الخطاب الديني المنظم للعلاقات الاجتماعية، وتدعيمه بإعادة التكوين للإطارات التربوية وفق مستجداته.

الآلية الرابعة: مراجعة النظام التربوي من حيث البرامج والتوزيع الزمني، وذلك بفسح مجالات النشاط اللاصفي وتكوين مختصين في ذلك، وذلك بإدراج ورشات دائمة يدخل نظامها في نظام التقويم العادي بغرض دعمها اجتماعيا إلى جانب التحصيل المدرسي.

الآلية الخامسة: مراجعة نظام الرياضة المدرسية وإعادة هيكلتها داخل النظام التربوي، بغرض التوجيه الرشيد لطاقات المراهقين، واستغلال العطل المدرسية كفضاء يشارك فيه الأولياء والتلاميذ على حد سواء بغية توحيد الأهداف التربوية وربط المجتمع بالنظام التربوي في مجال غير التحصيل المدرسي.

الآلية السادسة: إعادة التخطيط لسياسة التقويم المدرسي المعمول به حاليا والمعتمد على التحصيل الرقمي، وتدعيمه بالتقويم الخاص بالنشاطات اللاصفية والعمل بالورشات والرياضة المدرسية، بغرض تحويل التصور الاجتماعي للمدرسة على أنها مرتبطة بالشهادة والوظيفة ، إلى تصور بديل تُفعل فيه المجالات الثقافية والرياضية الأخرى خاصة لدى الأسرة.

الآلية السابعة: استحداث خطط للتوعية بتقريب المؤسسة الأمنية من المدرسة، من خلال برامج تربوية تشاركية يساهم فيها قضاة الأحداث والمربين ورجال الأمن وأولياء التلاميذ، بغرض تقريب الرؤى والتصورات من جهة، حول شبكة المفاهيم المتعلقة بالضبط الاجتماعي، ومن جهة أخرى لتنشئة التلاميذ على أطر استراتيجية وقائية ضد الجريمة ومختلف مسببات الانحراف التي يمكنها التأثير في المراهقين.

الآلية الثامنة: إعادة تخطيط سياسة التنشئة الاجتماعية داخل المسجد، وذلك بتكوين مختصين في التربية ، وإشراكهم في النشاط المدرسي اللاصفي. ونقل المسجد من مستوى الخطاب والنشاط الموجه للكبار إلى مستوى الصغار، وخاصة منهم فئة المراهقين.

الآلية التاسعة: مراجعة المنظومة الثقافية المعمول بها في الفضاءات الحالية، وذلك بتكوين مختصين للإشراف عليها، وتفعيل النوادي الثقافية والرياضية المنتمية إليها.

الآلية العاشرة: تنظيم الفضاءات الجوارية بابتكار أساليب معاصرة في امتصاص التجمعات التي يحدثها الرفاق في زوايا الأحياء والشوارع، باستحداث نوادي ومساحات خضراء مراقبة من طرف مختصين في علم النفس والاجتماع، بالتنسيق مع لجان الأحياء والأمن والمربين في المدارس. ما يوجه الأقران نحو أهداف تربوية ومشاريع ترفيهية هادفة.

الخاتمة :

المراهقة اليوم أصبحت متموضعة في موقع يجعل منها ظاهرة مستقلة، تعكس قدرة المجتمع في مدى تحكمه في سلوكات أفراده . ومع ما تشهده الظواهر الاجتماعية من تغير في الوقت الحاضر، أصبحت نظاما معياريا دون قصد، لقياس مدى فاعلية المؤسسات المنوطة بالتنشئة الاجتماعية، في توجيه طاقاتها البشرية نحو تلبية احتياجاته المتغيرة بتغير الظروف الداخلية والخارجية للبلاد. إنها تتسارع في حركيتها بسيرورة تضغط على المختصين نحو ضرورة التحول من مستوى التشخيص والوصف للجرائم التي يرتكبها المراهقون، إلى مستوى الفاعلية في توظيف آليات الضبط الاجتماعي بأشكال أكثر حداثة و أكثر إيجابية.

بحثنا في إيجاد آليات الضبط الاجتماعي لدى المراهقين في مجال الجريمة كان يتجه نحو تحديد شبكة مفاهيمية موحدة لمعنى الضبط لدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بعد تعريفه وتقديم مختلف المفاهيم التي تناولته قديما وحديثا. ومن ثمة وجهنا مجموعة من المقترحات التي تسعى نحو تكوين تصور موحد، يكون بمثابة أرضية تقرب المعنيين بمسألة الجريمة لدى المراهقين من وضع استراتيجية إجرائية تناسب التغير الاجتماعي المؤثر في أنظمة المؤسسات المعنية بالتنشئة الاجتماعية. فكانت مختلف الآليات المقترحة تركز على إعادة تشكيل فكر موحد تجاه الضبط من باب تفعيل الدين والدعوة إلى الحوار والاستفادة من تجارب الغير دون ذوبان فيها. بعد ذلك نتصور أنه يمكننا تقديم آليات إجرائية نحو تفعيل الضبط الاجتماعي مثلما قدمناها في القسم الثاني من المقالة، مركزين على اقتراح مجموعة من الآليات الأكثر قابلية للتحقيق.